



أمر إسناد

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

مكتب ديدار للمقاولات العمومية (هشام شهاوى)

تحية طيبة وبعد

نشرف بان نرسل رفق هذانسخة من العقد رقم  
(٥١١) ٢٠٢٣/٢٠٢٤ المفروض في ١٥ / ١٠ / ٢٠٢٣ بمبلغ  
١١,٤٤١,٧٢٢ جنيه (فقط وقدره احدى عشر مليون واربعمائة واحد  
وأربعون ألف وسبعمائة اثنان وعشرون جنيها لا غير) والموقع بين  
الشركة والهيئة بشأن قيام الشركة بعملية " اعمال الجسر الترابي لخط سكة  
حديد (٦ أكتوبر - بنى سلامة) بطول (٦٧) كم في المسافة من تقاطعة مع خط  
سكة حديد بشتيل / الاتحاد عند قرية بنى سلامة حتى تقاطعة مع خط سكة حديد  
الواحات البحرية عند الميناء الجاف المسافة من الكم ٤١,٠٠ الى الكم ٤٢,٠٠  
بطول ١ كم على أن يتم التنفيذ طبقا لشروط ومواصفات الهيئة الخاصة  
بهذه العملية هذا وستتولى " للمنطقة المركزية الأولى الإشراف على  
التنفيذ وتجهيز وتسليم الموقع للشركة فورا .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

التواقيع

رئيس مجلس الادارة

**عقد مقاولة**  
\*\*\*\*\*

**الموضوع : اعمال الجسر الترابي لخط سكة حديد ٦ أكتوبر - بنى سلامة بطول (١٧)**

**كم في المسافة من تقاطعة مع خط سكة حديد بشتيل / الانصاد عند قرية بنى سلامة**

**حتى تقاطعة مع خط سكة حديد الواهات البحرية عند الميناء الجاف المسافة من الكم**

**٤١,٠٠ الى الكم ٤٢,٠٠ بطول ١ كم (بالأهر المباش).**

رقم العقد: ٥١١ / ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤

أنه في يوم الأحد الموافق: ١٥ / ١٠ / ٢٠٢٣

حرر هذا العقد بين كلا من :-

**الهيئة العامة للطرق والكباري**

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري.

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

**و" مكتب ديار للمقاولات العمومية (حسام شهاوى) "**

ويمثلها السيد الأستاذ / حسام شهاوى السيد شهاوى بصفته / مدير المكتب

رقم قومى / ٢٨٠٠٢١٣٠٢٠١٣٩٧

بطاقة ضريبية / ٥٥٥-٢٩٦-٢٧٨

مامورية ضرائب / المنشية

سجل تجاري رقم / ٢٠٠٠١

ومقرها / ٥ تنظيم زاوية القلعى - المنشية

حربى  
حربى

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

**حسام مهادى السير**  
**ديار للمقاولات**

المو: ٢٠٠٤٢٠٠٠٦٠٠٨

بـ: ٥٥٥ - ٤٩٦ - ٦٧٨

## التمهيد

بناءاً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ بتنفيذ اعمال الجسر التراقي لخط سكة حديد ٦ أكتوبر - بني سلامة (٦٧) كم في المسافة من تقاطعة مع خط سكة حديد بشتيل / الاتحاد عند قرية بني سلامة حتى تقاطعة مع خط سكة حديد الواحات البحرية عند الميناء الجاف المسافة من الكم ١٠٠٠ إلى الكم ٢٠٠٠ بطول ١ كم بطريق الإنفاق المباشر مع مكتب ديار للمقاولات العمومية (حسام شهاوى) بتكلفة تقديرية ١١٤٤١.٧٢٥ جنيه (فقط وقدره احدى عشر مليون واربعمائة واحد واربعون الف وسبعمائة خمسة وعشرون جنيها لا غير) حيث قام الطرف الأول بمقاؤضة الطرف الثاني على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ قدره ١١٤٤١.٧٢٢ جنيه (فقط وقدره احدى عشر مليون واربعمائة واحد واربعون الف وسبعمائة اثنان وعشرون جنيها لا غير) شاملة الضريبة . ويعتبر محضر المقاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي:-

## المبدأ الأول

يعتبر التمهيد السايبق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

## المبدأ الثاني

يلزم الطرف الثاني بتتنفيذ اعمال الجسر التراقي لخط سكة حديد ٦ أكتوبر - بني سلامة بطول (٦٧) كم في المسافة من تقاطعة مع خط سكة حديد بشتيل / الاتحاد عند قرية بني سلامة حتى تقاطعة مع خط سكة حديد الواحات البحرية عند الميناء الجاف المسافة من الكم ١٠٠٠ إلى الكم ٢٠٠٠ بطول ١ كم ( بالأمر المباشر ) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ١١٤٤١.٧٢٢ جنيه (فقط وقدره احدى عشر مليون واربعمائة واحد واربعون الف وسبعمائة اثنان وعشرون جنيها لا غير) شاملة الضريبة والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق العقد .

## المبدأ الثالث

يلزم الطرف الثاني " مكتب ديار للمقاولات العمومية (حسام شهاوى) " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٨) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من المواقع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

حسام شهاوى السيد

ديار للمقاولات

الر.ج: ٩٠٠٩٠٠٠٩٠٠٨

الر.ج: ٩٧٦ - ٤٩٦ - ٥٥٥

#### **بند الرابع**

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم ٢٣/١٦٧/٢-٩٨٧ جنبه (فقط وقدره خمسمائه اثنان وسبعين الف وسبعين وثمانون جنيها لا غير) صادر من البنك العربي الأفريقي الدولى فرع عمارت العبور بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٢ ساري حتى ٢٠٤٤/١٠/١١ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو تغیر خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية يتنهى سريانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

#### **البند الخامس**

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

#### **البند السادس**

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامات التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

#### **البند السابع**

يجوز للهيئة صرف دفعه مقدمة بما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد بعد توقيعه أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصرفي معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأى شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ وذلك إعمالاً لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل بصورة فعلية لإنجاز المشروع ولا يصرف فروق أسعار عن هذه الدفعه .

#### **البند الثامن**

إذا أخل الطرف الثاني بأى بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

### **بيان تفاصيل الس**

#### **ذيل للمقاولات**

الرقم: ٢٠٠٢٠٠٠٢٠٠٠٨

### البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسنة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقدة عليها وينقضى الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ياصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

### البند العاشر

يلزم الطرف الثاني ياتي باى اتفاق جمیع القوانین واللوائح الحكومية والمحليۃ ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولا عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمرا كتابيا بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمعتليات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني

### البند الحادى عشر

يلزم الطرف الثاني بعمل جسات تأييدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

### البند الثانى عشر

يلزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادته الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصما من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصروف الإدارية الازمة

### البند الثالث عشر

يلزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لعمارة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

## بيان مدخل المس

الرقم: ٢٠٠٤٧٠٠٠٧٠٠٠٨

١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - من.ب ١٠١١ الرقم البريدي ١٧٦٥ اتصالات ٩٦٣٩١٩٧٦٥ - ٣٣٨٦٣٨٣ - ٣٣٨٦٣٨٣ (٢٠٢) الخط الساخن ١٩٤٨٧

الموقع الإلكتروني garb.gov.eg البريد الإلكتروني contact\_us@garb.gov.eg

#### **البند الرابع عشر**

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يسبب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى الآتى وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

#### **البند الخامس عشر**

يلزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة

#### **البند السادس عشر**

يلزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصارييف الإدارية الازمة .

#### **البند السابع عشر**

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو محل اختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية ، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتبعه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، ولا اعتبرت مراسته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية .

#### **البند الثامن عشر**

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

#### **البند التاسع عشر**

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي ترمي بها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولاتها التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

#### **البند العشرون**

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪ ) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وان يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، ولا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص

#### **البند الحادى والعشرون**

تخصم الضرائب والرسوم والدمعيات المقررة قانوناً والممتدة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد مسدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سددته على الطرف الأول ويلزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

**بيان مخالف العقد**

**دييار للمقاولات**

العدد الثاني والعشرون

يلزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ الإسلام الإبتدائي للأعمال وحتى الإسلام النهائي . وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ١٩٠١ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجرمه على نفقه الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

العدد الثالث والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على آلية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء في بنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مراعتها لهذا العقد.

العدد الخامس والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الأسمنت - الحديد - الدولار - بيتكوين) وفقاً للمعاملات المعقدة في عطائه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعريفات والمعادلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

العدد السادس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجتها عند الاقتضاء واللزموم .

الطرف الثاني

مكتب ديدار للمقاولات العمومية

التوقيع (حسام مطر)

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع

السيد / حسام شهاوى السيد شهاوى  
مدير المكتب

لواز مهندس / حسام الدين مصطفى  
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

دیار المقاولات

٩٤٨ - ٢٣٧ = ٦١٠